الخاتمة

تعرضت هذه الدراسة للنشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى في الفترة التي تبدأ مع بداية القرن الخامس الهجري/السابع الميلادي، وتنتهي مع نهاية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي. وقد تمخضت هذه الدراسة عن عدة نتائج وهي:

أبرزت الدراسة العوامل المؤثرة في النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى سواء بالسلب أم بالإيجاب، فكان للعوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والدينية أثر على النشاط التجاري البحري لبلاد المغرب الأدنى.

كما خُلصت هذه الدراسة إلى أن تأثير العوامل الطبيعية على النشاط التجاري البحري يظهر من خلال عدة أوجه، حيث تأثر النشاط التجاري للمغرب الأدنى بموقع تلك المنطقة المتميز كنقطة تمركز وارتقاء بين تجارة وتجار الشمال ونظرائهم من الجنوب، لقربها من المراكز الحضارية، كما أثرت التضاريس على طبيعة وشكل الموانئ التجارية. كما أكدت الدراسة على تأثير العوامل الطبيعية، من خلال إبراز دور الغطاء النباتي والثروة المعدنية في النشاط التجاري البحري لمنطقة المغرب الأدنى وباقي المناطق التي تدخل في نطاق موضوع الدراسة. كذلك أشارت الرسالة إلى تأثير العوامل الطبيعية من خلال إظهار تأثير العوامل المناخية على تلك الأنشطة، خاصة فيما يتعلق بتأثير حالة الجو لاسيما الرياح في تسيير الرحلات التجارية. كما بينت الدراسة بعض العوامل الطبيعية التي كانت سبب في إعاقة النشاط التجاري البحري، خاصة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية مثل انتشار الأمراض والأوبئة أو انتشار الجفاف، وما يتبعه من ندرة في المحاصيل والسلع الداخلة في النشاط التجاري البحري.

Obeikan.com

كما بينت الدراسة أن العوامل الاقتصادية الأخرى قد ساهمت بشكل كبير في تشكيل وضعية النشاط التجاري البحري، وذلك من خلال توضيح مدى مشاركة تلك العوامل في توفير المنتجات والسلع المختلفة الداخلة في عملية البيع والشراء، سواء كانت هذه المنتجات والسلع هي نتاج النشاط الرعوي أو الزراعي أو الصناعي، كذلك أبرزت الرسالة دور التجارة البرية في تسهيل وصول العديد من السلع الداخلة في نطاق التجارة البحرية للمغرب الأدنى، وذلك عن طريق شبكة ضخمة من المسالك والطرق البرية الداخلية والخارجية .

كما أكدت الدراسة على تأثير العوامل السياسية والأمنية على النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى، وذلك من حيث إبراز مدى استقرار الكيانات السياسية الداخلي التي قامت في تلك الفترة سواء في المغرب الأدنى أو في المناطق التي دخلت في نطاق موضوع الرسالة، وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية عامة والتجارة على وجه الخصوص لاسيما التجارة البحرية منها، خاصة وان الدراسة أبرزت دور حكام تلك الكيانات في مدي تشجيعهم لهذه الأنشطة التجارية، كما أبرزت دور العلاقات الدولية سواء الصراعات العسكرية أو العلاقات الدبلوماسية في ازدهار أو ضعف النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى . وبينت الدراسة القرصنة البحرية كجانب سلبي لتأثير تلك العلاقات؛ ودور الاتفاقيات والمعاهدات كجانب ايجابي لتأثير تلك العلاقات على النشاط التجاري البحري لمنطقة المغرب الأدنى.

وقد أبرزت الدراسة أيضاً تأثير دور العوامل الاجتماعية والدينية على النشاط التجاري البحري، فقد أكدت الدراسة على دور طبيعة سكان المراكز التجارية البحرية وأخلاقهم وعاداتهم في معاملة الغرباء في مدي استقطاب النشاط التجاري لمدنهم. كما بينت مدى تأثير الصراعات الدينية الدولية وما نتج عنها من كراهية متبادلة، خاصة فيما يتعلق بصدور الفتاوى والقرارات الدينية من النصارى

obeikan.com

والمسلمين بتحريم التجارة عامة، أو في بعض السلع مع الطرف الأخر ومدى الالتزام بتلك القرارات.

كما أبرزت الدراسة مراكز التجارة البحرية التي دخلت في نطاق النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى، سواء داخل هذه المنطقة أم خارجها، كما أبرزت الدراسة هذه المراكز في منطقة المغرب الأدنى مثل طرابلس والمهدية وقابس وتونس، كذلك أبرزت المراكز التجارية في باقي بلاد المغرب مثل بجاية وتنس ووهران وسبته، كما أبرزت مراكز التجارة الخارجية في بلاد الأندلس وكذلك المدن الايطالية وفي مصر والشام وحتى في بلاد الشرق الأقصى.

كما بينت الدراسة المؤسسات التجارية البحرية في تلك المراكز، مثل موانئ إرساء السفن وما تميزت به تلك الموانئ ومكوناتها، بالإضافة لحصرها لمنشآت إرشاد السفن وفي مقدمتها المنارات؛ كذلك حددت الحصون والقلاع التي كانت مخصصة لحماية تلك الموانئ. كما أبرزت الدراسة المؤسسات الإدارية التي كانت تقوم بتسيير أمور تلك الموانئ، وفي مقدمتها ديوان البحر. كذلك أبرزت هذه الدراسة المؤسسات التجارية، مثل (الحلقات) و(الفنادق) و(الأسواق) ومخازن السلع؛ وبينت تلك الدراسة مميزات ووظائف كل مؤسسة من تلك المؤسسات. كما أبرزت الدراسة المؤسسات الخدمية في المراكز التجارية البحرية، ومن تلك المؤسسات الحمامات والأفران ودور العبادة. من جانب أخر أوضحت الدراسة نظام العمل اليومي في تلك المراكز التجارية، ودور رقابة حكام تلك المناطق على العمل التجاري في هذه المراكز.

كما بينت الدراسة أن صناعة السفن التجارية قد مرت بعدة مراحل في تلك الفترة، أولها توفير المواد الخام والمكونات الأساسية، ثم صناعة جسم السفينة، ثم تزويد السفينة بتجهيزات ضرورية مثل الصواري والأشرعة والمرساة، ثم المرحلة الأخير توفير أدوات الإبحار مثل أدوات القياس والخرائط البحرية وسجلات

الربان. كذلك أبرزت الدراسة ملكية السفن والنظم والأعراف المتبعة في استئجار تلك السفن للقيام برحلاتها التجارية، وشروط فسخ عقد استئجار تلك السفن.

وقد خُلصت الدراسة إلى أنه كان هناك ثلاث تصنيفات للسفن التجارية في تلك الفترة تتعانق مع بعضها البعض بحيث يصعب الفصل بينها، التنصيف الأول حسب موطن وملكية تلك السفن مثل السفن الحجازية والأندلسية والمهدوية، والتصنيف الثاني حسب وظيفة تلك السفن مثل الشختورة والقنبر والغراب والخنزيرة، أما التصنيف الثالث فهو حسب الأسماء التي أُطلقت على تلك السفن مثل السفن التي كانت عادة تُسمي بأسماء أصحابها أو ربابنتها، أو كانت تُسمي بأسماء خيالية، مثل "المعضد" ، سفينة الجزار و" مركب السلطان " و" مركب القائد " و" مركب الأمير".

وقد أكدت الدراسة على أن النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى كان يتم من خلال محورين من الطرق البحرية، المحور الأول هو البحر المتوسط ويمكن تقسيم الطرق المتبعة فيه لثلاث أقسام رئيسية القسم الأول الطريق الساحلي للضفة الجنوبية من المتوسط ، القسم الثاني طريق صقلية، أما القسم الثالث فهو الطرق المباشرة، أما المحور الثاني فهو البحر الأحمر والمحيط الهندي، إلا أن محاولة التتبع الدقيق لهذه المحاور التجارية كثيرا ما تصطدم باضطراب المادة التي تقدمها كتب المسالك والممالك مما يصعب معه الوقوف عن كثب عند التحولات التي كانت تطرأ عليها.

وأكدت الدراسة على أن الرحلات التجارية البحرية بين بلاد المغرب الأدنى وباقي الموانئ الأجنبية أو حتى في الشرق الأقصى، حيث وصل تجار المغرب الأدنى، كانت محكومة بمواعيد أو مواسم محددة، كما كان هناك ما يمكن تسميته بأعراف الرحلات البحرية، سواء على مستوي قواعد الإبحار المكتسبة والمدونة ، أو على مستوى طرق الإبحار وأصوله المتبعة آنذاك.

Obeikan.com

كما بينت هذه الدراسة تنوع العاملون بالنشاط التجاري البحري لبلاد المغرب الأدنى، حيث يمكن تقسيمهم لثلاث مجموعات رئيسية. المجموعة الأولي هم العاملون في المراكز التجارية البحرية، أما المجموعة الثانية هم العاملون على ظهر السفن التجارية أثناء الرحلات التجارية، أما المجموعة الثالثة والأخيرة فهم التجار الذين يقومون بالعمل التجاري نفسه.

وقد خُلصت هذه الدراسة إلى أن العاملين بالمراكز التجارية البحرية كانوا ينقسمون إلى قسمين رئيسيين، هما العاملون بالوظائف الإدارية مثل صاحب الأشغال والمشرف وناظر الديوان والكتاب والمترجمون والوزان والحمالون بالإضافة للقناصل، والعاملون بالوظائف الرقابية، مثل القاضي وشهود العدول والمحتسبة.

كما أبرزت هذه الدراسة للعاملين على السفن التجارية، حيث كان هناك الربان أو الناخذا وذلك في الاصطلاح الملاحي في البحر الأحمر والذي يقابل(الرائس) أي الرئيس في اصطلاح الأندلس والمغرب، وأوضحت الرسالة مهامه ووظائفه، وكذلك باقي البحريون أو النواتية الذين تعددت وظائفهم ومهامهم.

كما خلُصت الدراسة إلي التجار العاملين في النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى، علي ثلاث تصنيفات، التصنيف الأول وهو تصنيف ديني عرقي مثل التجار المسلمون كالمغاربة والأندلسيون والمشارقة، ومثل التجار النصارى كالبنادقة والبيزيون والجنويون ومثل اليهود، أما التصنيف الثاني للتجار فهو تصنيف مهني وظيفي مثل تجار العمل الجماعي كالأسر التجارية، ومثل تجار العمل الفردي كالوكيل، أما التصنيف الثالث للتجار فهو تصنيف اجتماعي كالتاجر الحاكم والتاجر الفقيه. كما أوضحت الرسالة المنازعات التي قد تنشب بين هؤلاء التجار وأنواع تلك المنازعات وأهل الاختصاص في الفصل في تلك المنازعات.

وقد بينت الدراسة تعدد وتنوع وسائل المعاملات التجارية البحرية لبلاد المغرب الأدنى. حيث تم إحصاء أكثر من وسيلة تعامل تجاري في تلك الفترة، وكان

أهمها العملات لاسيما العملات الموحدية والمرابطية، بالإضافة لعملات أخرى كعملات أوربية وعملات إسلامية مشرقية. كما ضمت تلك الوسائل أيضاً وسائل ورقية مثل الصكوك والسفاتج والعقود.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة حصر جميع مقاييس المعاملات التجارية البحرية ومقاديرها؛ والتي تدخل في حيز النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى. والتي شملت الموازين والمكاييل والأطوال. أما الموازيين فقد أبرزت الدراسة الكثير من وحدات الميزان لاسيما الدرهم ومثقال الوزن؛ بالإضافة إلي "النواة" و"الرطل" و"القنطار".

كذلك أبرزت الدراسة العديد من وحدات الكيل وقيمتها، فكما تنوعت الموازين في تلك الفترة فقد تنوعت المكاييل أيضاً، فقد عرف التجار "المُد" في تعاملاتهم، و"الصاع" أو"السطل" و"القفيز" و"الوسق" والقبضة والحفنة". وبالنسبة إلى السوائل والزيت علي وجه الخصوص كانت الوحدة العادية للكيل تتمثل في "المطر" أو "المطيرة" بالإضافة إلى الجرة والكوز. كما استعمل التجار من وحدات الطول المعروفة آنذاك "الذراع" و"الكانة".

ومن أهم نتائج تلك الدراسة أيضاً إحصاء جميع أشكال وأنواع المعاملات التجارية التي عرفها التجار خلال النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى، فقد شملت تلك المعاملات البيوع بجميع أنواعها مثل المقايضة والبيع نقداً والصرف والسلف، كما شملت تلك المعاملات أيضاً الشركات مثل شركات القراض او الكومندا والقرض البحري.

ومن النتائج التي توصلنا إليها أيضاً من خلال تلك الدراسة تصدير المغرب الأدنى العديد من السلع إلى باقي بلاد المغرب والدول الأوربية وبلاد مصر والشرق المسلم والشرق الأقصى، وكانت بلاد المغرب الأدنى تستورد أيضا من تلك الجهات العديد من السلع. كما أبرزت هذه الدراسة أن حركة النشاط التجاري البحري

obeikan.com

للسلع كانت خلال فترة البحث يتحكم فيها عاملان مهمان، هما أسعار تلك السلع، وكذلك الضرائب المفروضة على تلك السلع سواء في مراكز المغرب الأدنى البحرية أو في غيرها من المراكز البحرية بالبلاد الأخرى.

كما وضحت الدراسة أن بلاد المغرب الأدنى كانت تستورد الطعام بكميات كبيرة قبل العصر الموحدي، ويبدو أن ذلك قد تقلص لأن بلاد المغرب الأوسط والأقصى لم تعد تصدر الطعام إلي بلاد المغرب الأدنى وحدها، بل إن تصدير القمح تجاوز البلاد الشرقية إلي الشام أيضاً. بينما يلاحظ أن المغرب الأدنى كانت تصدر بعض سلع الترف من الثياب الغالية الثمن أو سلع من إنتاج الحياة اليومية التي عاشتها مثل الجلود، كما كانت تستورد ضرورات الحياة مثل الطعام الذي توفر في البلاد الغربية. ثانياً : يظهر واضحاً جلياً سيطرة المدن الإيطالية علي التجارة المغربية، إذا أن كثيراً من السلع الواردة في النصف الثاني كانت تستورد عن طريق تلك المدن. كما يلمح الناظر تعاوناً تجارياً واسعاً مع أوربا. وعلي الرغم من أن القرن السادس كان زمن صراع بين المسلمين والمسيحيين في شرق البحر المتوسط وغربيه. فإن ذلك لم يقف حجر عثرة دون التكامل التجاري، حتى في سلع ممنوعة في ظروف الحرب مثل آلات القتال والمواد التي تُصنع منها مثل الحديد والنحاس.

كذلك أظهرت الدراسة أن البلاد الأندلسية كانت المصدر الرئيسي في بلاد المغرب عامة خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي لأغلب ما يُصنع من السلع. وقد غُلب على ما تصدره بلاد المغرب الأدنى إنتاج الحياة الرعوية باستثناء الثياب التي كان يُصدر منها الغالي الثمن، كما كانت الأمتعة القطنية والحريرية الجيدة والحسنة أهم ما استورده المغرب من الخارج.

كما أكدت هذه الدراسة على أن الميزان التجاري كان لا يميل لصالح المغرب الأدنى، فقد كانت بلاد المغرب تصدر أقل مما كانت تستورد. وقد رأينا أنها كانت تستورد من الخارج المواد الغذائية؛ من بينها بالخصوص التوابل ومواد الصباغة

والعطور والمعادن والمواد المصنوعة، وبوجه أخص النسيج والأقمشة من جميع الأنواع. وفي الاتجاه المعاكس لاحظنا أنها كانت تصدر علي وجه الخصوص المواد الأولية والأصواف والجلود والقمح والزيت والفواكه الجافة والملح والمرجان؛ وبكميات أقل من ذلك بكثير، بعض الأقمشة والزرابي وغير ذلك من منتوجات الصناعة التقليدية.

obeikan.com